كلمة رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
السيدة لمياء المبيض بساط

في احتفال يوم المرأة العالمي
معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
٨ أذار ٢٠١٧

سعادة مدير عام المعهد العربي للخطيط، الدكتور بدر مال الله

سعادة مديرة المركز الاقليمي للمساعدة الفنية للشرق الاوسط التابع لصندوق النقد الدولي، السيدة تالين كورانشيليان

السيدة سابرينا أوبير، السكرتير الأول في سفارة فرنسا في لبنان، ممثلة سعادة السفير ايمانويل بون

ضيوفنا الكرام، الزميلات والزملاء،

سيداتي سادتي،

بداية أرحب بكم في معهدنا- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - وزارة المالية- في هذه المناسبة المميزة، يوم المرأة العالمي التي اعتاد المعهد على احياءه تكريماً لنساء رائدات في القطاع العام في لبنان.
أخصّ بالترحيب الموظفات الحاليّات العاملات في وزارة المالية وكافة الادارات والمؤسسات العامة المتواجدات معنا، واللواتي تقاعدن في السنوات الأخيرة، واللواتي نلتقي بهن بهذه المناسبة العزيزة على قلوبنا جميعاً لنشكرهن على جهودهم في خدمة الدولة والسهر على مصالح المواطنين. كما يسعدني أن أرحب بضيفينا المميزين:

- سعادة الدكتور بدر مال الله مدير عام المعهد العربي للخطيط، الذي اختار أن يشاركنا هذه المناسبة، والتي اردناها أيضا مناسبة لنحيي تعاون معهدنا مع المعهد العربي للتخطيط منذ العام ٢٠٠٠، تعاون كرّس في العام ٢٠٠٩ من خلال مذكرة تعاون بيم معهدينا في مجال تنمية القدرات والتعاون الاقليمي. واليوم يسرّنا أن نختتم بحضور د. مال الله برنامج تدريبي متخصص حول آليات تمكين المرأة وتعزيز دورها استضافه معهدنا وشارك فيه أكثر من ٢٥ من العاملين في الادارات اللبنانية.

- ونرحب ايضاً بضيفتنا العزيزة، السيدة تالين كورنشيليان، مديرة المركز الاقليمي للمساعدة الفنية للشرق الاوسط التابع لصندوق النقد الدولي التي ستشاركنا تجربتها المهنية في هذه المنظمة التي تؤدي دوراً بارزا في الاقتصاد العالمي، كما والتحديات التي واجهتها كسيدة لبنانية تبوأت مراكز قيادية عدّة في لبنان والخارج.

مقدّمة،

سنة ٢٠١٦ ميزها محطات وانجازات مهمّة للنساء في لبنان بفضل جهودكم وصلابة واندفاع المجتمع المدني

- ✓ **تقدّم على محور المشاركة السياسية**: من خلال إدراج بند الكوتا النسائية في البيان الوزاري للحكومة الحالية وفي القانون الانتخابي المنوي إقراره، إن شاء الله.
- ✓ **تقدّم على محور الحماية الاجتماعية والحقوق**: حماية المرأة من الاغتصاب من خلال توصية لجنة الادارة والعدل النيابية بإلغاء المادة ٥٢٢ من قانون العقوبات التي تسقط العقوبة عن المغتصب في حال عَقْدِ «زواج صحيح» مع ضحيته.
- ✓ نشاط الجمعيات الأهلية والتحالف بين الجهات المعنية لتفعيل تطبيق قانون حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري.
- ✓ **وأخيراً على محور الأجندة المؤسسية**: إطلاق وزارة شؤون المرأة وخطة العمل الخاصة بها.

- لا بد من الاشارة إلى بعض الأرقام الخاصة بوضع المرأة في لبنان:
  وبالرغم من أن النساء هنّ
  - ✓ ٥٤% من التعليم العالي
  - ✓ ٣٠% من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
  - ✓ ٢٨% من القوة العاملة، بس نحنا منعرف أنها حاضرة أكثر من هيك من خلال العمالة غير الرسمية informelle
  - ✓ **ورغم ذلك**، هي بعدها ٣% من أعضاء المجلس النيابي، ولبنان بين آخر خمس دول مع بابا نيو غينيا، وهاييتي، وعُمان، واليمن.
  - ✓ بحسب منتدى الاقتصاد العالمي **WEF**، لبنان هو ثاني أسواء **performer** في المنطقة العربيّة بالنسبة للمشاركة السياسية
  - ✓ مع اننا الأول في نسب التحاق الفتيات في التعليم الثانوي والجامعي إلا أن ترتيبنا ١٠٨ من اصل ١٤٤ بلد بالمستوى التعليمي و١٠٢ بالصحة و١٤٤/١٣٣ بالمشاركة الاقتصادية

✓ المرأة غائبة تقريباً عن المراكز العليا في أهم قطاع اقتصادي، ألا وهو قطاع المصارف

اليوم لدينا شك في جهودنا لتقليص الفجوة الجندريّة (أو توسيعها)

- **في القطاع العام، الوضع لا يختلف كثيرا** والمرأة تتبوأ بعض المراكز القيادية دون أن تكون فعليّا شريكة في القرار[١]، أو **في "بعضه"**. التقرير الوطني الذي أعدته هيئتكم الموقرة يبيّن أنّ:

✓ ١٠,١% من وظائف الفئة الأولى فقط تشغلها النساء
✓ ٢٤% في وظائف الفئة الثانية
✓ ٣٦,٣ في فئة الثالثة
✓ ٣٨% في الفئة الرابعة
✓ حوالي ٥٠% من قضاة لبنان هنّ نساء والأرقام المميزة هي عند قوى الأمن لأنو
✓ حوالي ٢٣% من الرقباء والجنود في قوى الأمن الداخلي نساء (٢٠١٣)
✓ ١٠١٥ ضابط نساء في قوى الأمن الداخلي (٣,٦% من مجموع الضباط)

- لـكـــن:

✓ المرأة غير ممثلة تقريباً في مجالس الادارة بالمؤسسات العامة أو في قيادتها (٨٦ مؤسسة)
✓ المرأة غير ممثلة تقريباً على مستوى الحكومة مع احترامنا لوجود الوزيرة السيدة عناية عزّ الدين
✓ المرأة غائبة عن مركز "محافظ" أو حتى "مرشح" محافظ (التعيينات الحالية)
✓ تبوأت ١٦% فقط من مراكز قائمقام[٢].
✓ وعلى مستوى البلدية، لم يتجاوز تمثيل النساء ٥,٤% من إجمالي المقاعد في الانتخابات الأخيرة (مقارنة ب٤,٦% في انتخابات ٢٠١٠).

لن أعدد أسباب عدم وصول المرأة إلى مراكز القرار في الإدارة العامة لكن سأضيئ على بعض التجارب

✓ **في رواندا مثلاً** نجحت النساء في إعادة إعمار البلد بعد حرب ضروس ومجازر طالت الشعب وهذا بفضل الإدارة القوية والقيادة الجيدة للرئيس الرواندي. وتحوّلت

[١] بحسب التقرير الوطني المقدم لسيداو، ٢٠١٤
[٢] تقرير الاتحاد الاوروبي حول وضع الجندر في لبنان Gender Profiles of the Neighborhood South Countries – Lebanon - ٢٠١٥

النساء إلى شريحة اجتماعية مشاركة وفاعلة في الحكومة، وحازت النساء ٦٤% من المقاعد البرلمانية ما جعل روندا تتقدّم اقتصادياً وتتميز عن باقي دول افريقيا.

- ✓ **التجربة الفرنسية** تبيّن كيف ساهم الاطار القانوني في فرض سياسيات الاختلاط في الادارة العامة: فتعيين الموظفين الجدد في الوظائف الرئيسية للإدارة العليا والتنفيذية والسلطات المحلية و المستشفيات العامة، يخضع لكوتا طالت الجنسين ٢٠٪ بداية ثم ارتفعت النسبة إلى ٣٠٪ في العام ٢٠١٥ و ٤٠٪ في العام ٢٠١٧.

وبيّنت التجارب الدولية أن **الاختلاط**:

- ✓ يخرق الجمود داخل الادارة
- ✓ يعزز آليات صنع القرار والسياسات العامة والتخطيط
- ✓ يساهم في تسوية النزاعات وبناء العلاقات المتينة والأهم الأهم
- ✓ يحسن ثقة المواطن بالدولة

في واقعنا اللبناني، كيف ندعم وصول المرأة إلى مراكز القرار في الدولة؟

الطريق إلى دعم وصول المرأة إلى مراكز القرار في القطاع العام يبدأ

١. بالتخطيط الإستباقي للوظائف وفتح المجال أمام التقدم الوظيفي للمرأة من خلال تطبيق مبدأ الإختلاط **Mixite** في الوظائف العليا كمعيار من معايير الأداء والحكم الرشيد..... وما نستحي بالكوتا
٢. بتدريب النساء العاملات في الدولة على الثقة بالنفس، **believe in yourself** **in your dreams** والتخطيط لتحقيق أهدافهنّ المهنية مع المحافظة على التواضع المهني والالتزام

الطريق إلى دعم وصول المرأة إلى مراكز القرار في القطاع العام يبدأ

٣. بتوفير فرص التعلّم المستمر وحث المرأة على صقل مهاراتها بشكل متواصل لكي تتنافس مع الرجل على قاعدة المهارة والكفاية فلا تشعر بالنقص أو الحرج عند سعيها لتبوء منصب أو طلب ترقية؛

٤. بمساندها لكي تنسج حولها شبكات مهنيّة واجتماعيّة تساهم في بناء شخصيتها المهنيّة وصلاتها مع أصحاب القرار فتكون رافعة لها عند وجود فرص ترقية أو تعيين ولا يقال أنه ما من نساء مقتدرات في هذه المهنة و في هذا السلك.
٥. وأخيراً وأخيرا يكون الدعم
٦. بالوقوف إلى جانبها عندما تتعرض لظلم أو لضغط لأنها تأبى أن تساوم على مبادئ الخدمة العامة والشفافية والنزاهة فتتشجع النساء كلّ النساء على الصمود والمواجهة.

ختام

أختم بفكرتين يعمل معهدنا على نشرهما:
الفكرة الأولى:: تشدد على تعزيز الاختلاط **Mixité** كنمط جديد يؤمن الحكم الرشيد.
الفكرة الثانية: تشدد على مقاربة الكفايات في إدارة الثروة البشريّة بالدولة

الفكرة الأولى: تعزيز الاختلاط **Mixité** كنمط جديد من الحكم الرشيد.
. **وتعزيز مفهوم الأداء والحكم الرشيد يعتمد على مشاركة الجنسين.**
وبالتالي نعتبر أن تحقيق المشاركة والاختلاط **Mixité** في القطاع العام هو مكوّن ملزم. وضرورة في صناعة القرار الحكومي على المستويين المركزي والمحلي. وهذا ما يلتقي تحديداً مع أهداف التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠.

هذا التوجّه يواكبه معهد باسل فليحان في عمله اليومي، من خلال شبكة "الحوكمة المختلطة في بلدان المتوسط" – Réseau Mixité et Gouvernance autour de la Méditérrannée ، وهي مبادرة أورو-متوسطية يشارك فيها لبنان.

الفكرة الثانية: هي مقاربة الكفايات
هذه المقاربة جزء لا يتجزأ من الإدارة الحديثة للطلقات البشرية بالدولة بدءا من معايير التوظيف والتعيين، وإدارة المسار المهنيّ، وتقييم الأداء، وتحديد سياسات التدريب وتقييمها.

هذا التوجّه يواكبه معهد باسل فليحان في عمله اليومي، لأنه يعتبر أنّ دعم الادارة من خلال تطوير قدراتها هي خطوة أساس في مسار دعم المرأة وحقوقها.

شكراً لحسن إصغائكم، وأهلا وسهلا بكم مجددا في معهدنا. وكل عام والمرأة اللبنانية أكثر ثباتا ومثابرة وصلابة في سعيها لبناء مجتمع ودولة على صورة أحلامنا.